http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1681) السنة السابعة - الاثنين (21) كانون الاول 2009

مراقبون: جولة التراخيص حرّكت القوات العسكرية لتجاوز الحدود

انسحاب جزئي من حقل الفكة.. وطهران تؤكد: البئر إيرانية

بغداد / المدى والوكالات

فيما بدأت القوات الايرانية بالانسحاب جزئيا من البئر الرابعة في حقل الفكة النفطي الذي سيطرت عليه على الحدود العراقية الايرانية، رجحت مصادر مطلعة ان تكون العقود التي وقعها العراق مع شركات اجنبية سببا لدخول القوات الايرانية الى الحقل، وليس النزاع الحدودي بين البلدين.

قال الناطق باسم الحكومة علي الدباغ إن القوات الإيرانية انسحبت لحوالي خمسين مترا وأنزلت العلم الإيراني من حقل النفط الذي كانت قد سيطرت عليه مؤخرا على الحدود بين البلدين. بيد انه اضاف انها لم تعد تماما الى مواقعها التي انطلقت منها وان الحكومة العراقية طلبت من الجانب الايراني اعادتها الى المكان الذي كانت فيه قبل سيطرتها على البئر.

وبدورها ذكرت المحطة التلفزيونية الرسمية (اريب) ان وزير الخارجية الايراني منوشهر متكي قد اكد لنظيره هوشيار زيباري في اتصال هاتفي ضرورة لقاء المسؤولين من البلدين «بهدف التوصل الى اتفاقيات ملزمة عن الحدود بين البلدين».

فيما اشار الدباغ ان لجنة مشتركة ستباشر عملها في ترسيم الحدود بين البلدين.

كما اكد رئيس لجنة الامن والدفاع في مجلس محافظة ميسان بحسب وكالة فرانس برس ان القوات الايرانية انسحبت ليل السبت الاحد من البئر النفطية التي كانت تسيطر عليها منذ الجمعة على الاراضي العراقية. وقال ميثم لفتة «ان القوات الايرانية رحلت خلال الليل وعاد عمال شركة نفط الجنوب الى البئر الاحد». وقد اكد مسؤولون عراقيون أن نحو ١١ موظفا في مجال النفط عادوا تحت حماية القوات العراقية إلى البئر رقم ٤ بحقل الفكة.

ويربط المراقبون بين التحرك الايراني وقيام العراق الاسبوع الماضي بمنح عدد من الشركات النفطية حقوق استثمار عدد من حقوله النفطية. وقال الناطق الاعلامي في وزارة النفط عاصم جهاد: ان الوزارة ستوقع على مدى الاسبوعين المقبلين بالاحرف الاولى على عقود تطوير الحقول النفطية التي تم طرحها خلال جولة التراخيص الثانية.

وقد وقعت الوزارة الأحد بالاحرف الاولى مع ائتلاف شركتي بتروناس الماليزية وجابكس اليابانية الذي فاز بعقد تطوير حقل الغراف الواقع في مدينة الناصرية.

وستوقع الوزارة الثلاثاء مع ائتلاف شركة CNBC الصينية وبتروناس الماليزية وتوتال الفرنسية الذي فاز بعقد تطوير حقل حلفاية.

وتقول وزارة النفط ان تطوير الحقول النفطية المطروحة ضمن جولات التراخيص سيرفع صادرات العراق من النفط الخام الى سبعة ملايين برميل يوميا خلال السنوات الست المقبلة، منوها بأن البلاد ستقفز من المرتبة الحادية عشرة التي تحتلها حاليا بين الدول المنتجة للنفط الى المرتبة الثالثة من خلال الاستثمارات النفطية.

ويشير مراقبون الى ان زيادة الانتاج النفطي العراقي بمعدلات كبيرة، قد يؤثر على الانتاج الايراني، وفي نفس الوقت تعمل هذه الزيادة على تغيير التوازنات السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج.

وكان عسكريون وتقنيون ايرانيون سيطروا الجمعة على البئر رقم ٤ على الحدود بين البلدين، في اول حادث خطير بين البلدين. وتقع هذه البئر في حقل الفكة النفطي العراقي وهي جزء من ثلاثة حقول يقدر مخزونها بـ ١,٥٥ مليون برميل وتقع ضمن محافظة ميسان وقد تم طرحها ضمن جولة التراخيص الاولى التي جرت في حزيران الماضي.

ونقلت وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية عن المتحدث باسم الخارجية، رامين مهمان بِرست، نفيه لما اسماه «المزاعم التي تطرح من قبل بعض وسائل الإعلام الأجنبية، بشأن احتلالٍ إيران لبئر نفطية عراقية»، واصفا إياها بأنها «ألاعيب إعلامية»، واعاد المتحدث أسباب القضية الحدودية الى«سوء فهم في ترسيم حدود البلدين».

وكان قائد القوات المسلحة الايرانية قال في بيان نقلته قناة «العالم» الايرانية الفضائية ان «قواتنا موجودة على ارضنا، وعلى أساس حدود دولية معروفة، وهذه البئر تعود الى ايران».

فيما اكد الناطق باسم الحكومة علي الدباغ، بحسب بي بي سي إن البئر هي بئر عراقية وتقع داخل الأراضي العراقية، مطالبا بسحب الجنود الإيرانيين. واضاف أن البئر عندما حفرت في نهاية السبعينيات حفرت بعلم من السلطات الإيرانية آنذاك لكن العلامات الحدودية التي كانت قائمة اختفت بسبب الحرب العراقية الإيرانية. وتابع قائلا: إن الحدود البرية لا خلاف عليها وليس هناك ما يثبت أنها (بئر الفكة) أراض إيرانية، مستغربا إثارة المشكلة في هذا الوقت بالذات.

واشار وكيل وزارة الخارجية محمد الحاج حمود السبت «انها المرة الاولى التي يحدث ذلك، سابقا كان الايرانيون يمنعون فنيينا من العمل في هذه البئر، التي اكتشفت في العراق العام ١٩٧٤،من خلال اطلاق الرصاص باتجاههم، لكنهم لم يحتلوها ابدا من قبل».

ويأتي الحادث قبل شهر واحد من بدء عمل لجنة مشتركة بين البلدين يترأسها حمود عن الجانب العراقي، للبدء بترسيم الحدود البرية والبحرية في شط العرب مع ايران.

وسبق ان اتهمت بغداد جارتها ايران، بقطع روافد المياه التي تصب في نهر دجلة.

كما قال رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الأدميرال مايك مولن إنه قلق بشأن التوغل العسكري الإيراني في الأراضي العراقية، والذي انتهى بسيطرة جنود إيرانيين على حقل نفطي عراقي. وأضاف مولن، الذي كان يتحدث في بغداد، أنه كان على اتصال بوزير الدفاع العراقي، لكن حل المشكلة متروك للقادة العراقيين والإيرانيين. الى ذلك رفض النائب وائل عبد اللطيف: حذرنا قبل سنة من مسألة الحقول المشتركة بيننا وبين إيران ولكن لم تجر الاستجابة من قبل الحكومة لتحذيراتنا. وطالب عبد اللطيف الحكومة باتخاذ موقف حاسم حيال التجاوز الإيراني، وقال: أن على إيران ألا تدخل العراق في مشاكل جديدة هو في غنى عنها، وكان من المفترض بإيران أن تمد للعراق يد العون وتساعده، وأن تكف الأذى عنه، وألا تضاف إلى الدول التي تمارس الايذاء على الشعب العراقي.

عامل في حقل نفط الرميلة

سجال في بريطانيا بشأن مبررات المشاركة في الحرب

بغداد/ وكالات

قال انتوني سيلدون كاتب السيرة الذاتية لحياة توني بلير رئيس وزراء بريطانيا السابق إن سمعة الاخير ستدمر في حال رفض الاعتذار عن أخطائه في الحرب على العراق.

ونقلت صحيفة الغارديان البريطانية عن سيلدون قوله إن مثول بلير لاعطاء الأدلة عن حرب العراق بداية العام القادم يشكل الفرصة الاخيرة ليقر بأخطائه تلك. وأضاف سيلدون انه ينبغي على بلير تحمل المسؤولية لتضليل الشعب البريطاني وارسال القوات البريطانية للحرب موضحا انه كان ينبغي عليه التفكير بشكل اكبر بالقضية الاخلاقية للحرب التي شنت على أساس زائف بوجود اسلحة دمار شامل في العراق ثبت فيما بعد عدم وجودها. ولفت سيلدون إلى أنه ينبغي على بلير الاعتذار أيضا لفشله بالحصول على تنازلات أكبر من الولايات المتحدة وقلة التخطيط لما بعد الحرب وهو الخطأ الاكبر. وبين أن الحرب والحسابات التي ستليها ستستمر في ملاحقة بلير وتدمير أي شيء اخر انجزه. وأوضحت الغارديان أن تقدير سيلدون لبلير انخفض كثيرا بعد إجراء الأخير مقابلة تلفزيونية مع محطة بي بي سي البريطانية نهاية الاسبوع الماضي حين قال إنه يمكن تبرير شن الحرب على العراق حتى لو كان يعرف انذاك أن العراق لا يملك أسلحة دمار شامل حيث أثارت تصريحاته هذه انتقادات واسعة النطاق.

من جانب اخر، وفي تطورات التحقيق البريطاني في المشاركة العسكرية في حرب العراق، كتب المحلل السياسي البريطاني بريندان أونيل مقالا في صحيفة كريستيان ساينس مونيتور بعنوان: الحوار من البعد القانوني إلى الأخلاقي، قال فيه: «كنت من أشد المعارضين للحرب على العراق، غير أني أشكر رئيس الوزراء السابق توني بلير على تأكيده قبل بضعة أيام على صحة قرار التخلص من صدام حسين. فما الذي يدعوني إلى شكره على ذلك التصريح؟ ليس لهذا الموقف علاقة بتغير موقفي المبدئي من الحرب، لأنها لا تزال حرباً خاطئة ولكن ما دفعني إلى قول ما قلت هو حديث بلير بلغة (الخطأ والصواب) عن الحرب». واضاف: «وبذلك الجهر العلني بما يراه، تمكن بلير من إخراج الحوار العام الدائر بشأن الحرب من المأزق الحقوقي الذي وقع فيه، إلى مجال الأخلاق والسياسة الذي ينتمي إليه في الأصل». هذا وقد أثارت تصريحات بلير خلال لقاء تلفزيوني أجري معه يوم الأحد الماضي، عاصفة من التعليقات في العاصمة لندن. وعندما سأل المذيع الذي أجرى الحوار رئيس الوزراء السابق قائلاً: هل كنت ستمضي في تنفيذ قرار الحرب حتى لو علمت بعدم وجود أسلحة للدمار الشامل هناك؟ أجاب بلير قائلاً: «كنت سأعتقد من الصحيح حينها إزالة صدام حسين من السلطة، ما أقصده هو أنه كان يتعين عليك أن تستخدم عدداً من الحجج في تفسير طبيعة الخطر الذي كان يمثله عراق صدام». وقد أصاب البعض في اعتقادهم أن بلير كان يبحث حينها في عام ٢٠٠٢ عن ذريعة أو حجة ما تدعم وجهة الحرب التي اختار المضي فيها سلفاً. وكان قد اختار أسلحة الدمار الشامل، غير أن نفي وجودها إن حدث لم يكن يثنيه عن البحث عن حجة أخرى تدفع به نحو غمار الحرب. وربما في ذلك التبرير الذي اختاره بلير لحربه ما يشف عن افتقاره للجرأة والجهر بما كان يراه حقاً. ذلك أن ما كان يراه في الأصل هو «صحة» الإطاحة بصدام. ولكن لم يجد سبيلاً آخر للحصول على الدعم الشعبي اللازم للحرب سوى البحث عن مسوغ قانوني أقوى يبرر به مشاركته في حرب العراق. واضاف المقال: ومهما يكن فليست مراوغة بلير الواضحة في قوله «إن عليك أن تستخدم عدداً من الحجج في تفسير طبيعة الخطر الذي كان يمثله عراق صدام» هو ما أثار تعليقات المحللين والمعلقين هنا، بقدر ما أثارها استخدامه لعبارة «صحة إزالة نظام صدام حسين». وجاء تعليق المحللين عن تلك العبارة أنها تكشف عن صلف ووهم ونزعة ديكتاتورية واضحة في شخص بلير. لكن الحقيقة هي أن استخدام بلير تلك العبارة، أتاح لنا فرصة الخروج بالحوار العام الدائر عن الحرب من مأزقه القانوني الدائر حول مدى مشروعية شن الحرب، والمضي به إلى طرح السؤال الأخلاقي: لأي مدى كان صحيحاً أم خاطئاً شن تلك الحرب؟ يذكر أن هذا الحوار ظل يدور لفترة طويلة حول مسائل قانونية بحتة. وفي بريطانيا بالذات اقتصر هذا الحوار تقريباً على المحامين والمستشارين القانونيين للحكومة، بينما ظل السؤال الرئيس الذي يدور حوله الحوار، ما إذا كان مقبولاً شن الحرب وفقاً لنصوص القانون الدولي التي تحكم العمل العسكري. وفي ذلك السياق قدمت دراميات تلفزيونية عما وصفوا بـ«المحامين الشجعان» الذين نصحوا بلير مقدماً بعدم شرعية الحرب. وفي الوقت نفسه نشرت سلسلة من الكتب التي تناولت هذا الجانب، واصفة كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية بانتهاك القانون الدولي، نذكر منها على وجه الخصوص كتاب المؤلف فيليب ساندس: عالم الغاب: أميركا وسن وانتهاك القوانين الدولية». وكثيراً ما رفع المتظاهرون ضد الحرب شعارات مثل:«لا مزيد من الحروب غير القانونية»و«توني بلير مجرم حرب». وفي تلك الأثناء بدأت إجراءات تحقيق لجنة شيلكوت -التي اتخذت اسمها من رئيسها سير جون شيلكوت» في نهاية شهر تشرين الثاني المنصرم. والمهمة الرئيسة لهذه اللجنة هي التحقق والحكم بشأن الدور الذي لعبته بريطانيا في الحرب على العراق. وحتى الآن دار معظم التحقيق الذي أجرته اللجنة حول المسائل القانونية للحرب، حيث أبدى عدد من المستشارين القانونيين للحكومة قلقهم من مدى قانونية الحرب. والمتوقع لها أن تمضي في هذا الجانب القانوني حتى آخر مشواره. غير أن من الواجب القول بعدم اتساق حصر الحرب في جانبها القانوني وحده. فكثير من الذين يصفون الحرب هذه بالاقانونية سبق لهم أن أيدوا حروباً سابقة لم تكن قانونية هي الأخرى. نذكر على سبيل المثال، أن صحيفة «ذي أوبزرفور» البريطانية -التي تعد من أقوى الأصوات الناقدة لبلير، والتي تتهمه بانتهاك القانون الدولي بسبب مشاركته في حرب العراق- هي نفسها الصحيفة التي كانت قد أيدت عمليات القصف الجوي التي نفذها كل من بلير والرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون في جمهورية يوغوسلافيا السابقة عام ١٩٩٩. فتلك العمليات لم تحظ هي الأخرى بموافقة إجماعية من مجلس الأمن الدولي، ما جعل منها حرباً غير قانونية. كما أن حصر الحرب في جانبها القانوني وحده، يجعل منها حرباً يقتصر الحكم فيها على صفوة المهنيين القانونيين وحدهم، العارفين بتفاصيل نصوص القانون الدولي، ما يعني حرمان عامة الناس من الحكم عليها، على رغم كونها حرباً تهم الشارع العام أكثر مما تهم المهنيين. بذلك أصل لاعتراضي الأخير والأهم على هذا التركيز القانوني في الحكم على الحرب، لكونه يقصي الجانب الأخلاقي منها، بما فيه ما يتصل بالديمقراطية والسيادة الوطنية وتأثير الحرب على المواطنين العراقيين، وعلى الاستقرار والأمن الدوليين.

حذر لمسيحيي العراق مع قرب الاحتفال بأعياد الميلاد

بغداد/ وكالات

لعل الامر يبدو للناظر انه شبيه بصورة بطاقة عيد الميلاد.. الشبان والشابات داخل الكنيسة يزينون شجرة عيد الميلاد، بينما جوقة المنشدين تتدرب على ترانيم عيد الميلاد، وباللهجة العراقية ينشدون «فلنسترح قلوبكم، يا ايها الجمهور».

ونشرت صحيفة «ذي تايمز» البريطانية امس الاحد مقالا لمراسلتها في بغداد أليس فوردهام تقول فيه: انه مشهد كنيسة سيدة النجاة في بغداد، وفي خارجها مشهد آخر اصبح مألوفا من الاسلاك الشائكة والحرس المسلحين. غير ان خلف تلك الزينة والترانيم يتنامى الخوف من ان الجالية المسيحية في العراق تتعرض للتهديد بالانقراض. فيما تزيد نسبة المسيحيين الذين يغادرون العراق اكثر من نسبة اي فئة عراقية اخرى.

وكان مئة من زعماء المسيحيين والسياسيين من مختلف الديانات قد عقدوا الاسبوع الماضي اجتماعا طارئا قبل انطلاق موجة العنف الاخيرة في مدينة الموصل الشمالية، حيث تعرضت الكنائس والمدارس المسيحية للهجمات. وقد قتل طفل و٤٠ شخصا بينهم اطفال مدارس في ثلاثة تفجيرات متتالية. وقبل يومين قتل رجل مسيحي بطلق ناري اثناء توجهه الى مكان عمله.

يقول فادي (٢٦ سنة) وهو عامل كهرباء من الموصل طلب عدم الكشف عن اسمه الحقيقي انه «امر مؤلم. ومعظم المسيحيين يفضلون البقاء في مساكنهم، او يلتزمون الحرص اذا هم خرجوا منها». ففي اواخر عام ٢٠٠٨ خلفت عمليات الاعتداء على المسيحيين في الموصل ٤٠ قتيلا فيما فر ١٢ ألفا من منازلهم. وتناول فادي في حديثه مجموعة من الهجمات الاخيرة الاضيق نطاقا ضد مسيحيين مشيرا الى مخاوفه من عودة العنف الى ذات المستوى مرة اخرى. وقد تعرض المسيحيون في كركوك، الى اعمال اختطاف في الاشهر الاخيرة، ومع تزايد العنف قبل العملية الانتخابية فإنهم يخشون من ارتفاع حدة الهجمات.

ويقيم جورجيس ميتس، وهو من الاقلية اليزيدية، في قرية بارتيلا التي تقيم فيها اكثرية مسيحية قرب مدينة الموصل. وقد اشار الى انه بعد اسبوع من اعمال العنف لجأت الكثير من العائلات المسيحية الى بلدته. وقال «لا يمكنك العيش في الموصل. ففي كل يوم يتعرض مسيحيون للقتل». واعرب عن اعتقاده انه منذ العام ٢٠٠٣ غادر ثلاثة ارباع المسيحيين الموصل التي كانت على مدى التاريخ مركزا لممارسة العقيدة المسيحية للاشوريين الكلدانيين في العراق. وقال ايضا «القلة هم الذين يتوجهون الى الكنيسة الان. ولا بد للنساء من ارتداء الحجاب. ويقومون بارسال شخص في سيارة للتاكد مما اذا كان هناك شخص ما يتربص بهم خارج الكنيسة».

وقال ويليام ورده، وهو مسيحي من دعاة حقوق الانسان في بغداد: ان المشكلة هي انه على الرغم من تحسن الاوضاع المدنية في العراق، فان مئات الالاف من المسيحيين فروا في ذروة اعمال العنف من مساكن اجدادهم في شمالي البلاد، التي اصبحت الان اكثر المناطق عرضة للهجمات. ولا يزال الباقون في بغداد التي كانت تعيش فيها جالية كبيرة قبل الحرب يتعرضون للهجمات ضدهم. فحي «الدورة»، الذي شهد اشتباكات طائفية كبيرة، كان يضم ٤ آلاف عائلة مسيحية في عام ٢٠٠٣. ويكاد يكون معظمهم قد غادروا الحي بلا عودة. واوضح تقرير لهيئة «هيومان رايتس ووتش» نشر الشهر الماضي ان ثلثي المسيحيين وقد بلغ عددهم مليون نسمة في العراق في عام ٢٠٠٣ غادروا الان مساكنهم. ونصف هؤلاء غادر البلاد نهائيا.

وفي كنيسة «سيدة النجاة» وقفت منال مطروب (٣٠ سنة) لتشاهد شجرة عيد الميلاد عندما اضيئت انوارها وقد امتلأت نفسها بالسعادة. وقالت انها اوقات صعبة لكنها «جعلتنا على وجه التأكيد اكثر قوة».

وقال الراهب الاب وسيم صبيح ان «للمسيحيين وضعاً خاصاً، فهم ليسوا ضعفاء ولكنهم يؤمنون بمقولة أحب جيرانك، وهو ما قد يفسره البعض بانه دليل ضعف. ونحن باعتبارنا نمثل الكنيسة، فاننا نرفض السلاح». الا ان هناك رجالا مسلحين على بوابات الكنيسة، ويضيف «لا يمكننا ان نعيد الذين غادروا، غير ان بامكاننا ان نحاول الابقاء على الذين لا يزالون هنا».

اليابان تبحث عن استعادة موقعها الاستثماري في العراق

بغداد/ المدى والوكالات

تبحث اليابان عن استعادة موقعها الاستثماري السابق في العراق، واعربت عن رغبتها في تشجيع الاف الشركات على الاستثمار في البلاد.

وقال وزير الدولة الياباني للشؤون الخارجية كوتيشي تاتي ماسا لدى حضور المؤتمر الاقتصادي العراقي الياباني الاول في بغداد: ان «اليابان تعمل باستمرار على تقديم الدعم لاعادة اعمار وتعزيز العلاقات بين البلدين». واعرب عن امله في زيادة حضور الشركات اليابانية في العراق قائلا «اتمنى ان تاتي الاف الشركات الى العراق كما كانت في السابق».

وشارك في المؤتمر رئيس الوزراء نوري المالكي قبل توجهه الى القاهرة، وعدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين ونحو مئة شركة ورجل اعمال ياباني. وقال المالكي قبيل توجهه الى القاهرة «نؤكد لكم ايها الاصدقاء ان الاستثمارات في العراق مضمونة، ومحمية بثلاثة اشكال من الضمانات، اولها ما نص عليه قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ وثانيها ما كفلته الاتفاقية لضمان الاستثمار، (الميغا) التي وقع عليها العراق عام ٢٠٠٧، وثالثها الاتفاقيات الثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار». وتابع المالكي «الاهم من جميع الضمانات، هو ان العراق اليوم، دولة ديمقراطية يحكمها الدستور، ويسودها الامن والاستقرار». واكد ان «قانون الاستثمار يقدم ضمانات كافية ومزايا مشجعة وحوافز واعفاءات من الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات، كما يضمن حرية انتقال الاموال والارباح من العراق ويعطي المستثمرين الحق في توظيف العمالة الاجنبية وعدم مصادرة او تأميم المشروع الاستثماري».

من جانبه، قال سامي الاعرجي رئيس هيئة الاستثمار العراقية «تم توقيع عقد استثماري بين العراق وشركة (موروبين) اليابانية، لاعادة تاهيل معمل اسمنت كبسية الواقع في محافظة الانبار، بمبلغ ١٥٠ مليون دولار». واكد ان «الهدف من العقد الوصول بالمعمل الى طاقة انتاجية تبلغ مليوني طن سنويا».

الى ذلك اعتبر رافع العيساوي نائب رئيس الوزراء ان «عقد المؤتمر في بغداد رسالة الى العالم بأن العراق بلد مستقر قائم على دستور ويسير بخطى ثابتة من اجل الاعمار والبناء».

واكد العيساوي رغبة العراق، في ان «تستعيد اليابان موقعها في بناء واعمار العراق». ودعا الحكومة اليابانية الى «مزيد من الخطوات لتشجيع الشركات اليابانية ليتبلور كل ذلك في اطار اتفاقية اقتصادية بين البلدين».ويذكر ان العراق عقد في الفترة الاخيرة عددا من مؤتمرات الاستثمار، اخرها في واشنطن.

للبدء بانسحابها العسكري في آذار المقبل

عيون واشنطن تراقب بحذر الأوضاع في العراق بعد الانتخابات

بغداد/ المدى والوكالات

تراقب واشنطن بعين الحذر الاوضاع في العراق بعد الانتخابات النيابية المقرر اجراؤها في السابع من اذار المقبل، للبدء بالانسحاب من الاراضي العراقية عقب تواجد عسكري دام ست سنوات.

وأعلن رئيس هيئة الاركان الأميركية المشتركة الجنرال مايكل مولن أن خطة انسحاب القوات الأميركية من العراق موضوعة وسيبدأ تنفيذها عقب الانتخابات التشريعية. وقال مولن في مؤتمر صحفي عقده ببغداد: إن الولايات المتحدة ملتزمة باتفاقية الانسحاب مع العراق، وأنها ما زالت تدعم العراق ببناء دولته الديمقراطية. وأضاف: أن خطة انسحاب القوات الأميركية «موضوعة ومنفذة»، وستبدأ عقب الانتخابات المقبلة. وذكر أن عدد جنود الولايات المتحدة في العراق ١١٢ ألف جندي، وسوف ينسحبون تدريجيا حتى يصلوا إلى ٥٠ ألف جندي بحلول اب المقبل. وأشار إلى أن تركيز بلاده الحالي على تدريب القوات العراقية استعدادا لتلك الانتخابات، معربا عن اعتقاده بوقوف «تنظيم القاعدة وراء التفجيرات الأخيرة ببغداد». وتابع «التقيت بوزير الدفاع العراقي عبدالقادر العبيدي وتباحثنا بهذا الأمر، ووضع العبيدي الحلول اللازمة لهذه الهجمات فنحن نثق بالقيادة العراقية وهي قادرة على وضع الحلول». وبشأن العلاقات العراقية الإيرانية قال «توجد مشاكل بين العراق وإيران، وتأثير إيران سلبي على العراق وهذا الأمر نحن نركز عليه». وأضاف أن «العراق بلد صاحب سيادة، ونعتقد أنه سيتعامل مع إيران بصورة جيدة وسيعمل على بناء علاقة معها، تحترم فيها المصالح المشتركة، وأن الولايات المتحدة تدعم العلاقات العراقية الإيرانية».

وكان رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية قد تجول في أحد الأسواق الصاخبة في ضواحي العاصمة بغداد، حيث بدأت تعود الحياة إلى طبيعتها وسط تراجع أعمال العنف في العراق. وارتدى رئيس هيئة الأركان المشتركة خوذة وسترة فضفاضة وتمشى لمسافة طويلة مر خلالها بالمتاجر التي تبيع الخضروات ومحال بيع لعب الأطفال. واشتكى أحد التجار لمولن من أن الأسوار الأمنية التي بنيت منعت وجود أماكن للانتظار أمام متجره.

وكان رئيس الأركان الأميركي قد زار، بعد زيارته الناصرية، قواعد أميركية في البصرة وطليل والتقى مجموعة من المسؤولين العسكريين والمدنيين العراقيين. وقال انه سيبحث في العراق قرار إبقاء المعدات الأميركية بعد الانسحاب.

قوات اميركية